

موسوعة تراث البصرة

محور التراث التاريخي

الأوضاع السياسية في البصرة بعد الحرب العالمية الثانية

١٩٤٥-١٩٥٨م

دراسة تأريخية

تأليف

أ.م.د. نجاة عبد الكريم عبد السادة

مراجعة وتدقيق وضبط

مركز تراث البصرة

قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية




العتبة العباسية المقدسة
قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة
مركز تراث البصرة
البصرة – شارع بغداد – حيّ الغدير
هاتف: ٠٧٧٢٢١٣٧٧٣٣ - ٠٧٨٠٠٨١٦٥٩٧
البريد الإلكتروني: Email : basrah@alkafeel.net
ص.ب/ ٣٢٣

التميمي، نجاة عبدالكريم عبدالسادة، 1962-
الأوضاع السياسية في البصرة بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1958 م : دراسة تاريخية = The Political Situations in Basrah after the second world war 1945- 1958 Historical study / تأليف أ. م. د. نجاة عبدالكريم عبدالسادة ؛ مراجعة وتدقيق وضبط مركز تراث البصرة قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية.- الطبعة الأولى.- البصرة، العراق : العتبة العباسية المقدسة، قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية، مركز تراث البصرة، 1438 هـ. = 2017.
245 صفحة، A-H : جداول ؛ 24 سم.- (موسوعة تراث البصرة. محور التراث التاريخي = Encyclopedia of Basra heritage. Historical Heritage Axis)
الأصل رسالة جامعية ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، قسم التاريخ، 1992.
يضم ملاحق.
المصادر : صفحة 233-243 ؛ وكذلك في الحاشية.
النص باللغة العربية ؛ ويضم مستخلصاً باللغة الإنجليزية.
1.البصرة (العراق)--الأحوال السياسية--1945-1958. ألف. العتبة العباسية المقدسة. قسم شؤون المعارف الاسلامية والإنسانية. مركز تراث البصرة. ب. العنوان.
DS79.9.B3 T3 2017
مركز الفهرسة ونظم المعلومات

بطاقة الكتاب

اسم الكتاب: الأَوْضَاعُ السِّياسيَّةُ في البَصْـرَةِ بَعْدَ الحَرْبِ العَالميّـةِ الثّانِيَةِ (١٩٤٥-١٩٥٨م) (دِرَاسَةٌ تَارِيْخِيّةٌ).

تأليف: ....أ.م.د نجاة عبد الكريم عبد السّادة.

جهة الإصدار: قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة في العتبة العبّاسيّة المقدّسة– مركز تراث البصرة.

مراجعة وتدقيق وضبْط: ....مركز تراث البصرة.

الطبعة: ....الأولى.

المطبعة: ....دار الكفيل.

سنة الطبع: ....ربيع الآخر ١٤٣٨هـ– كانون الثاني ٢٠١٧م.

عدد النسخ: ....(١٠٠٠) نسخة.

وبعد انسحاب مرشّحي الأحزاب، لم يبقَ إلّا مرشّحو حزب الاتّحاد الدّستوريّ، والجبهة الشعبيّة، وانتهتْ الانتخابات بفوز النوّاب بالتزكية[١] في المنطقة الثانية والثالثة، والرّابعة، وانحصر التنافس في المنطقة الأولى التي فاز فيها «عبد الحميد الهلاليّ، وحسن عبد الرّحمن، وعبد السّلام باشا أعيان»[٢].

هـ. انتخابُ مجلس النوّاب لعام (١٩٥٤م)

بعد استقالة وزارة (فاضل الجمّالي) الثانية في: (١٩/ نيسان/ ١٩٥٤م)، تألّفتْ وزارة (أرشد العمريّ)، وفيها حُلَّ مجلس النوّاب، وأعلنتْ وزارة الدّاخليّة إجراء الانتخابات العامّة في جميع المناطق العراقيّة في يوم الأربعاء (٩/ حزيران/ ١٩٥٤م)[٣].

كوّنتْ الأحزاب السّياسيّة في أثناء وزارة (أرشد العمريّ) الجبهة المتّحدة[٤] لخوض الانتخابات النيابيّة.

(١) حَدّد قانون انتخاب النوّاب لسنة (١٩٥٢م، ١٩٥٦م) مفهوم التزكية بـ: «أنْ يكون المرشّحون نوّاباً بالتزكية، إذا كان عددهم يساوي عدد النوّاب الذين ينبغي انتخابهم في المنطقة الانتخابيّة، وفي هذه الحالة لا يجرى الانتخاب في تلك المنطقة».

(٢) الثّغر، العدد (٥٣٢٣)، (١٧/ كانون الثاني/ ١٩٥٣م). وفاز عن المنطقة الثانية: (برهان الدّين باشا أعيان، وعبد الجبّار الملّاك، وعبد الرّزّاق الحمود)، وعن المنطقة الثالثة: (أحمد العامر، وفوزي الخضريّ)، وعن المنطقة الرابعة : (حميد الحمود، وأحمد حامد النقيب)، وفاز حزب الاتّحاد الدّستوريّ في عموم العراق بعدد مقاعد مجلس النوّاب.

(٣) يُنظر: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٩/ ٨٨.

(٤) كانتْ الجبهة المتّحدة مكوّنة من أحزاب: الوطنيّ الدّيمقراطيّ، والاستقلال، وأنصار السّلام، والحزب الشيوعيّ، وبعض المستقلّين، ومقتصرة على خوض الانتخابات، ولم يكن متّفقاً أنْ تكون دائميّة، ولم يدخلها حزب البعث؛ لأنها اقتصرتْ على الجانب الانتخابيّ، فضلاً عن وقوع خلاف مع الشيوعيّين الذين أصرّوا على أنْ يكون التمثيل – أيضاً– للأحزاب والمنظمات الشعبيّة، فضلاً عن رغبة الحزب في تركيز جهوده على بناء تنظيمه وتقويته. يُنظر: شبلي العيسميّ، حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ، مرحلة النموّ والتوسّع (١٩٤٨-١٩٥٨م)، بيروت، ١٩٧٨م: ص٥٩، ٧٤، وفائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنيّة، بغداد، ١٩٦٩م: ص١٥٣.

كانتْ الأوضاع السّياسيّة العربيّة مشجِّعة لحركة الأحزاب في العراق، ففي سورية قام بعض الضبّاط بانقلابٍ عسكريّ أجبروا فيه (أديب الشيشكليّ) على الاستقالة، وانبثقتْ في السّعودية جبهة التحرير الوطنيّ، وارتفعتْ الدّعوة إلى تأميم شركة (أرامكو)، وتألّفتْ في الأردن جبهة وطنيّة من الحزب الشيوعيّ وحزب البعث(١).

دخلتْ الجبهة المتّحدة، والجبهة الشّعبيّة، والاتّحاد الدّستوريّ- فضلاً عن الأُمّة الاشتراكيّ- الانتخابات، وكانتْ البصرة قدْ تعرّضتْ للفيضان في بداية عام (١٩٥٤م)، فأصبحتْ مشكلة الفيضان ضمن البيانات الانتخابيّة للمرشّحين(٢)، وقدْ شكّلتْ في بعض المناطق الانتخابيّة صعوبةً في وصول النّاخبين إلى صناديق الانتخاب.

امتثلتْ فروع الأحزاب في البصرة لأوامر الجبهة الوطنيّة، فكان تعاونها مشتركاً في عمليّة الانتخابات، فرُشِّح عن الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ في البصرة: (جعفر البدر، وأدكار سركيس، وعبد الأمير العرّادي) عن المنطقة الثانية، ورشّح حزب الاستقلال: حمد موسى الفارس (المنطقة الثانية)، ومحمّد أمين الرّحمانيّ (المنطقة الأولى)، ونايف السّعدون (المنطقة الرابعة)(٣). وكان المرشّحونَ المستقلّونَ عن الجبهة: فيصل السّامر (المنطقة الأولى)(٤)، هاشم بركات (المنطقة الثانية)(٥). ورشّح (حسن عبد الرّحمن)(٦)

---

(١) يُنظر: فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنيّة: ص١٥٣.

(٢) في البيان الانتخابيّ للمرشّح هاشم بركات (ضمن الجبهة الوطنيّة)، وعُدّ النّاخبيَن «بالعمل على إزالة الآثار التي خلّفتها كارثة الفيضان؛ وذلك بإسكان المتشرّدين من ضحايا الكارثة، وتعويض المتضرّرين، وتأليف لجنة محايدة نزيهة لتحديد مسؤوليّة المقصّرين، واتّخاذ ما يلزم لدرء أخطار الفيضان في المستقبل. المنار، العدد(١٨٧)، (١٦/ مايس/ ١٩٥٤م).

(٣) يُنظر: الثّغر، العدد (٥٧٠٦)، (١٣/ آيـار/ ١٩٥٤م)؛ لواء الاستقلال، العدد(١٨٧٠)، (٨/ مايس/ ١٩٥٤م).

(٤) يُنظر: لواء الاستقلال، العدد (١٨٧٩)، (١٨/ مايس/ ١٩٥٤م).

(٥) يُنظر: لواء الاستقلال، العدد (١٨٨٣)، (٢٣/ مايس/ ١٩٥٤م).

(٦) كان حسن عبد الرّحمن قد وجّه كلمة إلى النّاخبين بعد إشاعة انسحابه من الانتخابات، بيّن

عن حزب الجبهة الشّعبيّة.

وكانتْ قوائم المرشّحين قدْ تحدّدتْ في المنطقة الأولى بـ: (عبد المجيد الهلاليّ، وعبد الهادي البجّاريّ، وعبد اللّطيف آغا جعفر، وسالم الوجيه، وقاسم ناهي، وجميل صدقي، وإدور جرجي، وحسين الفايز).

وعن المنطقة الثانية: (عبد الرّزّاق الحمود، وسلمان الإبراهيميّ، وبرهان الدّين باشا أعيان، ومحمّد السّعدون، وسالم آغا جعفر).

والمنطقة الثالثة: (فوزي الخضيريّ، وعبد القادر السّيّاب، وسلمان الشوّاف، وعبد الصّمد البجّاريّ، ومحمود طالب النقيب، وحمد الرّفاعيّ).

ورشّح عن المنطقة الرابعة: (حميد الحمود، وأحمد النقيب، وعامر حسك، ونوري جعفر).

ومن المعلوم أنّ الجبهة الوطنيّة قدْ تكوّنتْ في آيار (١٩٥٤م) لخوض الانتخابات النيابيّة بشكل مشترك تُجاه مرشّحي الأحزاب الآخرين، ومرشّحي الحكومة من الاتّحاد الدّستوريّ، وحدّدتْ الجبهة موقفها الانتخابيّ من خلال ميثاقٍ[1] ضمَّ النقاط الآتية:

أوّلاً: إطلاق الحرّيات الدّيمقراطيّة، كحرّيّة الرأي والنشر، والاجتماع، والتظاهر، والإضراب، وتأليف الجمعيّات، وحقّ التنظيم السّياسيّ والنقابيّ، والدّفاع عن حرّيّة الانتخابات.

ثانياً: إلغاء معاهدة (١٩٣٠م) والقواعد العسكريّة، وجلاء الجيوش الأجنبيّة، ورفض جميع التحالفات العسكريّة الاستعماريّة، بما فيها الحلف (التركي–الباكستانيّ)،

فيها موقفه من إضراب عام ١٩٥٣م (إضراب عُمّال شركة نفط البصرة)؛ لأنّه في حينها كان وزيراً للشؤون الاجتماعيّة، وبوصفه جزءاً من دعايته الانتخابيّة أراد أنْ يصفّي موقفه بأنْ لا دخل له في الأحكام العرفيّة التي فُرضتْ في البصرة، وأنّه سيعمل من أجل الإصلاحات الدّاخليّة. يُنظر: الثّغر، العدد(٥٧٢٣)، (٦/ حزيران/ ١٩٥٤م).

(١) يُنظر: لواء الاستقلال، العدد (١٨٧٥)، (١٣/ مايس/ ١٩٥٤م).

أو أيّ نوع من أنواع الدّفاع المشترك.

ثالثاً: رفض المساعدات العسكريّة الأمريكيّة التي يُراد بها تقييد سيادة العراق، أو ربطه بالتحالفات العسكريّة الاستعماريّة.

رابعاً: العمل على إلغاء الشّركات الأجنبيّة، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعيّة، وإنهاء دور الإقطاع، وحلِّ المشاكل الاقتصاديّة القائمة، ومشكلة البطالة، وغلاء المعيشة، ورفع مستوى الشعب بوجه عامّ، وتشجيع الصّناعة الوطنيّة وحمايتها.

خامساً: العمل على إزالة الآثار الأليمة التي خلّفتها كارثة الفيضان؛ وذلك بإسكان المشرّدين من ضحايا الكارثة، وتعويض المتضرّرين، وتأليف لجنة محايدة لتحديد المسؤوليّة تجاه المتضرّرينَ واتّخاذ ما يلزم لدرء أخطار الفيضان.

عبّر الميثاق عن الوضع السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، وعن وعي المعارضة، وموقفها ضدّ السّلطة ، فكانتْ الانتخابات فرصة لإظهارها .

وقدْ عقدَ مرشّحو الجبهة الوطنيّة في المنطقة الأولى اجتماعاً بيّنوا فيه أهمّيّة الجبهة الوطنيّة وأسباب دخولها الانتخابات النيابيّة، جاء فيه: «إنّ شعبنا يجتاز اليوم مرحلة دقيقة، ويمرّ بأخطر تجربة في تاريخه الحديث، وعلى هذه التّجربة يتوقّف مصيره لفترة ليستْ بالقصيرة ... فالعالم الآن يجيش بالقلق، وأمنه وسلامته مهدّدان بالأخطار البادية للعيان، ففي الوقت الذي استطاعتْ فيه الشّعوب النّاهضة أنْ تقلّص ظلّ الاستعمار في كثير من البقاع، حتّى غدا بين منهزم ومنتصر، اتّجه دعاته في بقاع أُخرى نحو محاولة تعويض خسائره وتثبيت أقدامه متحفّزاً للاعتداء من جديد، فقدْ يُظنّ أنّها تنطلي على الرأي العامّ، وهي الأحلاف العسكريّة، ومواثيق الدّفاع المشترك، وما إلى ذلك من المشاريع، كلُّ ذلك حدا بالعناصر الوطنيّة إلى أنْ تخوضَ معركة انتخابيّة»[١].

كان نشاط الجبهة الوطنيّة قدْ توسّع في إصدار البيانات إلى الناخبينَ، وتنظيم

---

(١) لواء الاستقلال، العدد (١٨٧٧)، (١٧/ مايس/ ١٩٥٤م).

الاجتماعات ورفع الشّعارات[١]، ولصق الإعلانات والبيانات واللاّفتات[٢] التي تمثّل شعاراتها، وكذلك عقد الاجتماعات في المساجد، أو المقاهي، أو في المحلّات الشّعبيّة[٣]، والقيام بجولات لكسب تأييد الناخبينَ، وكان لدخول ممثّلي العمّال إلى الجبهة الوطنيّة دور في توجيه الدّعاية الانتخابيّة للجبهة، وكان العُمّال يعبّرونَ عن موقفهم ضدّ إدارة شركة نفط البصرة[٤]، خاصّة بعد إضراب (١٩٥٣م)، فقدْ نشط عُمّال ناحية الفاو -مثلاً- بتنظيم الاجتماعات الانتخابيّة، وكان (هاشم بركات) مرشّحاً عن منطقة (أبو الخصيب) باسم الجبهة؛ لذلك كانت تنظّم الاجتماعات عند زيارته الفاو[٥].

كثر تدخّل السّلطة في انتخابات عام (١٩٥٤م)، وكانتْ فروع الأحزاب ترسل مذكّراتها الاحتجاجيّة حول تدخّل الموظّفينَ الإداريّينَ في انتخاب الهيئات التفتيشيّة، وتوزيع الشُّعب الانتخابيّة ومراكزها، ما سبّب المضايقة لمرشّحي الجبهة الوطنيّة، ومرشّحي حزب الأُمّة الاشتراكيّ، لاسيّما في المنطقة الثالثة (أبو الخصيب)، والرابعة (القرنة)؛ إذْ كان الصّراع بين مرشّحيه ومرشّحي فرع حزب الاتّحاد الدُّستوريّ على أشدّه.

كانتْ اعتراضات فرع حزب الأُمّة الاشتراكيّ حول انتخاب الهيأة التفتيشيّة، والتدخّل في طريقة انتخابها من خلال حضور مديري المناطق الانتخابيّة إلى قاعة الانتخاب لتزييف إرادة الناخبينَ[٦] لصالح مرشّحي الحكومة. واشتكى فرع حزب

(١) يُنظر: كامل الجادرجيّ، المذكّرات: ص٦٣٥.

(٢) ذكرتْ جريدة الثّغر أنّ أسعار الخام الأبيض (امريكان) قدْ ارتفع بشكل ملحوظ لاستخدامه في عمل اللافتات. يُنظر: العدد (٥٧١١)، (١٩/ آيار/ ١٩٥٤م).

(٣) كانتْ من الأماكن التي تعقد الجبهة فيها اجتماعاتها، بالنسبة للمنطقة الأولى (حسينيّة العطيّة) في العشّار، أو مقهى (ساحة أم البروم)، وكازينو الخضراء في البصرة، وفي السّيمر، والسِّيف، وفي منطقة الفيصليّة (الجمهوريّة حاليّاً) عن (المنطقة الثانية).

(٤) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٢/ آ)، متفرّقة الشرطة، (٣/ ١١/ ١٩٥٤م) إلى متصرف اللّواء.

(٥) يُنظر: المنار، العدد (١٨٧)، ١٦/ مايس/ ١٩٥٤م.

(٦) يُنظر: المركز الوطنيّ للوثائق، الملفّة رقم (٤٣٨١)، تقرير خاصّ من حزب الأمّة الاشتراكيّ

الأُمّة كذلك من التدخّل في توزيع المراكز الانتخابيّة، ففي المنطقة الأولى يُفاجَأ رئيس الهيأة التفتيشيّة باستدعائه من قبل معاون المتصرّف (عبد القادر البارودي) الموظّف الإداريّ؛ إذْ نصّت الفقرة الثالثة من المادّة العاشرة من قانون انتخاب النوّاب لسنة (١٩٥٢م) بخصوص انتخاب الهيئات التفتيشيّة: «على مختاري كلّ محلّة الاشتراك مع اثنين من اختياريّة المحلّة ينتخبها المجلس البلديّ والأعضاء المنتخبونَ من المجلس الإداريّ أنْ يُقدّموا أسماء خمسة عشر شخصاً من ممثّليهم ممّن تتوافر فيهم صفات الناخب، إلى هيأة الاقتراع، وتقوم هذه الهيأة بانتخاب خمسة أشخاص من هؤلاء بالاقتراع العلنيّ، ويتجمّع هؤلاء المنتخبونَ لانتخاب الهيأة التفتيشيّة في المنطقة الانتخابيّة بالتصويت السّرّي، وبأكثريّة الحاضرينَ»[١]، طالباً منه تقسيم الشُّعب الانتخابيّة التي تضمُّ: الفرسي، والعبَّاس، والأرمن، إلى شعبتين، إحداهما: مائة وثلاثة وعشرون ناخباً، وليس هناك ما يستوجب شعبة مستقلّة[٢]، واعترض على تعيين مراكز الانتخاب في المنطقة الرابعة (القرنة)؛ إذْ وضعت مراكز الشُّعب في أماكن نفوذ (حميد الحمود)، و(أحمد النقيب)، وتعيين الشُّعب في قرى نائية، وبخاصّة في موسم الفيضان وانقطاع المواصلات، وصعوبة إدراك الناخبين لقضايا الانتخاب..، ووجود الناخبين خارج المنطقة الانتخابيّة في يوم الانتخاب[٣]. كذلك تعرّض مرشّحو الجبهة الوطنيّة إلى التوقيف من قبل الشرطة، بعد انتهاء الانتخاب، في: (٦/ حزيران/ ١٩٥٤م)، وتصدّتْ الشُّرطة للنّاس وفرّقتهم بالقوّة، ثمّ عمدتْ إلى توقيف أعضاء الجبهة: (محمّد أمين

(فرع البصرة) إلى صالح جبر رئيس الحزب، العدد(٢٦٦)، في: (٥/ ٦/ ١٩٥٤م).

(١) الوقائع العراقيّة، العدد (٣١٩٨): ص٣.

(٢) يُنظر: المركز الوطنيّ للوثائق، الملفّة (٤٣٨١)، التقرير السّابق.

(٣) يُنظر: د. نوري جعفر وعامر حسك، وقائع تزوير الانتخابات في القورنة لمصلحة السيّدين أحمد النقيب وحميد الحمود مرشّحي الحكومة، وعضوي حزب الاتّحاد الدّستوريّ، مطبعة القدسي، بغداد، ١٩٥٤م، ومذكّرة نوري جعفر إلى مجلس النوّاب حول التزوير في الانتخابات في القرنة.

الرّحمانيّ، وحمد موسى الفارس، وجعفر البدر، وفيصل السّامر، وعبد الأمير العرّاديّ)[١]؛ ولذلك أصدرتْ الجبهة الوطنيّة بياناً حول الانتخابات بيّنتْ فيه حالات التدخّل والتزوير من قبل الحكومة لصالح مرشَّحيها؛ إذْ جاء فيه: «لقدْ بيّنت الفترة القصيرة التي سبقت موعد إجراء الانتخابات الحياد الكاذب الذي ادّعته الحكومة، فقدْ أطلقتْ العنان لجهازها البوليسيّ للقيام بحملات الاعتقال الواسعة، وزجّ مؤيّدي الجبهة الوطنيّة في زنزانات الاعتقال؛ لمنعهم من مؤازرة مرشّحي الجبهة، ومهاجمة الاجتماعات النيابيّة، وإطلاق الرّصاص على الجماهير»[٢]، وكانتْ منطقة (أبو الخصيب) قدْ شهدتْ منافسة بين مرشّح الجبهة الوطنيّة (هاشم بركات)، ومرشّحي حزب الاتّحاد الدّستوريّ (فوزي الخضيريّ، وأحمد العامريّ)، وفي الفاو قام مدير ناحية الفاو بالتدخّل في الانتخابات من خلال ضرب مؤيّدي (هاشم بركات) من عُمّال الفاو، واعتدى عليهم بالضّرب، وزجّهم في التوقيف، وأرسل مَن مزّق لافتات الدّعاية الخاصّة بهاشم بركات[٣].

إنّ نشاط الأحزاب قدْ أثار حكومة (أرشد العمريّ)، فأرادتْ ممارسة الضّغط ضدّ تحرّك مرشّحي الجبهة، فأصدرتْ «قراراً بحظر الاجتماعات الانتخابيّة لأسباب تتعلّق بالأمن»[٤]، وحاولتْ السّلطة يوم الانتخابات في: (٩/ حزيران/ ١٩٥٤م) جعل «جوّ الانتخابات متوتّرة إلى الحدّ الذي اقتضى إرسال الشّرطة إلى جميع المراكز الانتخابيّة»[٥].

وأسفرتْ نتيجة الانتخابات عن فوز (سالم آغا جعفر) عن الأمّة الاشتراكيّ، و(سلمان الإبراهيم) عن الجبهة الشّعبيّة، و(برهان الدّين باشا أعيان) عن المنطقة الثانية، وفاز عن المنطقة الثالثة: (أحمد العامر، وفوزي الخضيريّ)، وعن المنطقة الرابعة: (حامد

(١) يُنظر: لواء الاستقلال، العدد (١٨٩٥)، (٨/ حزيران/ ١٩٥٤م).
(٢) لواء الاستقلال، العدد (١٩١١)، (١٧/ حزيران/ ١٩٥٤م).
(٣) يُنظر: لواء الاستقلال، العدد (١٩١١)، (١٧/ حزيران/ ١٩٥٤م).
(٤) عبد الكريم ياسين رمضان: ص٥٠.
(٥) إبراهيم الجبوريّ: ص٢٠٦.

أحمد النقيب، وحميد الحمود)[١].

وتأجّل في المنطقة الأولى (البصرة) فرز الأصوات إلى: (١٤/ حزيران/ ١٩٥٤م)؛ لأنّ أحد المرشّحين لم يُحرِز النسبة المقرّرة من الأصوات، وخسر بعض المرشّحين تأمينهم لعدم حصولهم على «عشر أصوات»[٢]، ولم يشتركوا في الانتخابات.

وفي: (١٥/ حزيران/ ١٩٥٤م)، أُعلنتْ نتيجة المنطقة الانتخابيّة الأولى، وذكرتْ جريدة الثغر[٣] أنّ متصّرف لواء البصرة (جمال عمر نظمي) كان ملازماً لديوانه بانتظار النتيجة، التي فاز فيها: (عبد اللّطيف آغا جعفر) عن الأمّة الاشتراكيّ، و(جعفر البدر) عن الجبهة الوطنيّة، و(عبد الهادي البجّاريّ) عن الأمّة الاشتراكيّ، و(إدور جرجي) عن المسيحيّين.

وظهر أنّ محاولة السّلطة التدخّلَ في الانتخابات قدْ قلّصتْ فوز مرشّحي الجبهة الوطنيّة؛ إذْ كان مجموع المقاعد الانتخابيّة التي حصلتْ عليها الجبهة الوطنيّة في عموم العراق (١٠) مقاعدٍ، وفاز حزب الاتّحاد الدّستوريّ بـ(٥١) مقعداً، وحزب الأمّة الاشتراكيّ بـ(٢١) مقعداً[٤]، والجبهة الشعبيّة بمقعدٍ واحدٍ. وتوزّعتْ مقاعد نوّاب البصرة على أربعة مقاعد:

الاتّحاد الدّستوريّ، وهم: (حميد الحمود، وأحمد حامد النقيب، وأحمد العامر، وفوزي الخضيريّ).

ومن حزب الأمّة الاشتراكيّ: (عبد اللّطيف آغا جعفر، وإدور جرجي، وعبد الهادي البجّاريّ).

---

(١) الثّغر، العدد (٥٧٢٧)، (١٠/ حزيران/ ١٩٥٤م).

(٢) قانون مجلس النوّاب ١٩٥٢م، الوقائع العراقيّة، العدد(٣١٩٨)، (١٨/ كانون الثاني/ ١٩٥٢م)، وخسر عبد السّلام المناصير، وقاسم الناهي، ونوري كاظم، وكمال هندي عن (المسيحيّين).

(٣) يُنظر: الثّغر، العدد (٥٧٣١)، (١٥/ حزيران/ ١٩٥٤م).

(٤) يُنظر: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٩/ ٨٩.

ومن الجبهة الوطنيّة: (جعفر البدر)، مرّشح حزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ.

وبعد استكمال الانتخابات في عموم العراق، اجتمع المجلس في: (٢٦/ تمّوز/ ١٩٥٤م)، ولكنّه لم يستمرّ في دورته الرابعة عشرة؛ لأنّ (نوري السّعيد) اشترط بعد تأليف وزارته في: (٣/ ٨/ ١٩٥٤م) حلّ مجلس النوّاب، وانتخاب مجلسٍ جديدٍ؛ تمهيداً لمحاولته تمرير مشروع الحلف (الباكستانيّ-العراقيّ) في مجلسٍ جديدٍ لا توجد فيه معارضة واضحة، على الرّغم من فوز مرشّحي الجبهة الوطنيّة؛ لأنّ عدم استمرار المجلس لفترة معينة بعد انتخابات تمّوز (١٩٥٤م) أدّى إلى عدم فسح المجال لصوت المعارضة داخل المجلس.

أُعيدتْ الانتخابات في آب (١٩٥٤م)، فتخلخل موقف الأحزاب؛ إذْ انقسمتْ الجبهة الوطنيّة على نفسها، وأعلن فرع حزب الاستقلال مشاركته في الانتخابات بترشيح (حمد موسى الفارس) عن المنطقة الثامنة[1]، ودخل قسم من أعضائه في الهيئات التفتيشيّة، وقاطعها الحزب الوطنيّ.

أمّا حزب الأمّة الاشتراكيّ، فقدْ انشقّ على نفسه بعد إعلان مقاطعة الانتخابات، وقرّر تجميد نشاطه، وعَقَدَ الأعضاء في فرع البصرة اجتماعاً فُصل فيه الأعضاء اللّذين عُدُّوا خارجين على قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات من عضويّة الحزب[2]؛ ولذلك رشّح أعضاء الحزب أنفسهم بصفة شخصيّة بعد تقديم استقالتهم، وهم: (عبد الهادي البجّاريّ، وعبد اللّطيف آغا جعفر، وإدور جرجي).

وأوقف حزب الجبهة الشعبيّة نشاطه السّياسيّ، وأعلن«أنّ مَن يُرشّح نفسه للانتخابات فعلى مسؤوليّته الشخصيّة »[3].

---

(١) يُنظر: نداء الاستقلال، العدد (٤٥)، (٢٣/ آب/ ١٩٥٤م). ومن أعضائه في الهيئات التفتيشيّة: فيصل حمود، وعبد العزيز بركات.

(٢) يُنظر: الثّغر، العدد (٥٧٩١)، (٢٩/ آب/ ١٩٥٤م).

(٣) الثّغر، العدد (٥٧٨٧)، (٢٤/ آب/ ١٩٥٤م).

وعندما جرتْ الانتخابات في: (١٢/ أيلول/ ١٩٥٤م) وضح خطّ المرشّحين؛ فقدْ كان منهم المستقلّ، أو الممثّل للحكومة، وقدْ رُشِّح عن المنطقة الأولى: (حسن عبد الرّحمن، وعبد اللّطيف آغا جعفر، وحسين الفايز).

كان الفتور يسود جوّ الانتخابات في البصرة على أثر انسحاب مرشّحي الأحزاب، وعدم إجراء انتخابات واضحة؛ لأنّ النتائج أعلنتْ بعد يوم واحد من الانتخابات؛ إذْ فاز أغلب الأعضاء بالتزكية، ولم تجرِ انتخابات إلّا في المنطقة الثانية التي فاز عنها «برهان الدّين باشا أعيان، وعبد الجبّار الملّاك، وعبد الهادي البجّاريّ»[١].

ووصفتْ جريدة الثّغر في إحدى مقالاتها الموقف الانتخابيّ، بالقول: «تسير معركة الانتخابات في البصرة بهدوء، ويعود ذلك إلى قلّة عدد المرشّحين في المناطق الانتخابيّة بالنسبة إلى عددهم في المناطق الانتخابيّة في الانتخابات السّابقة، فضلاً عن تعاون المرشّحين وتكتّلهم؛ ولذلك فاز أغلبيّة نوّاب البصرة بالتزكية»[٢].

و- انتخاباتُ مجلس النوّاب لعام (١٩٥٨م)

كانتْ هذه آخر الانتخابات التي جرتْ في العراق قبل ثورة (١٤/ تمّوز/ ١٩٥٨م)، وكان الدّافع لها إعلان الاتّحاد العربيّ[٣] بين العراق والأردن في: (١٤/ شباط/ ١٩٥٨م)،

(١) الثّغر، العدد (٥٧٩٧)، (٥/ أيلول/ ١٩٥٤م).

(٢) الثّغر، العدد (٥٧٩٧)، (٥/ أيلول/ ١٩٥٤م).

(٣) الاتّحاد العربي: قام بين العراق والأردن في: (١٤/ شباط/ ١٩٥٨م)، ردّاً على قيام الجمهوريّة العربيّة المتّحدة بين مصر وسورية. وكان الاتفاق أنْ يبقى مفتوحاً للدّول العربيّة الأُخر التي ترغب بالانضمام، ولكلٍّ من الدّولتين شخصيّتها الدّوليّة المستقلّة وسيادتها على أراضيها ، وبيّن ميثاق الاتّحاد أنّه اعتباراً من تاريخ الإعلان الرّسميّ لقيامه تنفّذ إجراءات الوحدة بين دولتي الاتّحاد في: وحدة السّياسة الخارجيّة، والتمثيل السّياسيّ، ووحدة الجيش الأردنيّ والعراقيّ، وإزالة الجمركيّة في الدّولتين، وتوحيد مناهج التعليم، والعمل على توحيد النقد وتنسيق السّياسة الماليّة والاقتصاديّة. للتفاصيل، يُنظر: جهاد مجيد محي الدّين، العراق والسّياسة العربيّة (١٩٤١-١٩٥٨م)، بغداد، ١٩٨٠م.